" برنامج عمل مقترح لتفعيل دور جهاز السلامة والصحة المهنية في المنظمات الاقتصادية "
(دراسة تطبيقية)

رسالة مقدمه من

الطالبة / هاجر محمد صابر محمد

بكالوريوس تجارة – جامعه حلوان ٢٠٠٤

لاستكمال متطلبات الحصول علي
درجة الماجستير
في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

٢٠١٢

فهرس الرسالة

	المحتويـــــــــــــــات	الصفحة
١	**الفصل الاول : الاطار العام للبحث**	١-٢٢
٢	**الفصل الثاني: جهاز السلامة والصحة المهنيـــة (مفهومـــه ومسئولياته).**	٢٣-٧٥
٣	المبحث الاول: مفهوم السلامة والصحة المهنيـــة ودوره في المنظمات الاقتصادية	٢٣
٤	المبحث الثاني:الصحة المهنية والبيئة وتأثيرهـــا علـــى التنمية الاقتصادية.	٣٧
٥	المبحث الثالث: التشريعات والإحكام والمعايير الدوليـــة المسئولة عن توفير بيئة عمل أمنة	٥٠
٦	**الفصل الثالث: السلامة والصحة المهنية ضرورة قومية.**	٧٦-١٢٣
٧	المبحث الأول: النشـــاط الصـــناعي وحـــوادث العمـــل وإصاباته وأثره على الاقتصاد القومي	٧٧
٨	المبحث الثاني: الأمراض المهنية وأثرها على العمال.	٩٤
٩	المبحث الثالث: برامج السلامة والصحة المهنية.	١٢٣
١٠	**الفصل الرابع: برنامج العمل المقترح(إطار نظري).**	١٤٠-١٦٩
١١	المبحث الأول:برنامج العمل المقترح.	١٤١
١٢	المبحث الثاني:مجال التطبيق وخصائصه	١٥٨
١٣	المبحث الثالث: عينة الدراسة وخصائصـــها وتوزيعهـــا المكاني.	١٦٩
١٤	**الفصل الخامس: النتائج والتوصيات**	١٧٥
١٥	المبحث الأول: النتائج	١٧٦
١٦	المبحث الثاني: التوصيات	١٧٨

١٧	الملاحق	١٨١
١٨	الأشكال والجداول	١٨٥
١٩	قائمة المراجع	٢٠١

المستخـــــــــــلص

يتلخص الهدف من الدراسة فى وضع برنامج عمل مقترح لتفعيـــل دور جهـــاز السلامة والصحة المهنية فى المنظمات الاقتصادية، ولتحقيق ذلك فقد اتجهت الدراسة إلى تحليل الجانب البيئى والاجتماعي والصحي والاقتصادي لجهاز السلامة والصحة المهنيـــة بالتطبيق على شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية.

وقد تناولت الدراسة الاستعراض المرجعى للعديد من الدراسات والبحوث البيئية والاقتصادية التى أجريت والمرتبطة بموضوع البحث وتناولت مفهوم السلامة والصـــحة المهنية ودوره فى المنظمات الاقتصادية، كما تناول التشريعات والأحكام والمعايير لبيئـــة العمل وحوادث العمل وإصاباته وأثره على الاقتصاد البيئى كما تناول تفصـــيلاً لبـــرامج السلامة والصحة المهنية كدراسة وتحليل.

واجريت الدراسة التطبيقية فى قطاع الأدوية وخاصة شـــركة النيـــل للأدويـــة والصناعات الكيماوية وتطبيق برنامج العمل المقترح على عمال هذا القطاع مع عـــرض لنتائج الدراسة التطبيقية لشركة النيل للأدوية لاستخراج أهم الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية للشركة.

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

١- المقدمة

٢- مشكلة البحث

٣- أهداف البحث

٤- أهمية الدراسة

٥- فروض الدراسة

٦- منهجية الدراسة

٧- الدراسات السابقة

أولا: المقدمة

ظهر الاهتمام بالبيئة على الصعيد الدولي خلال العقود الثلاثة الماضية، وتبلور هذا الاهتمام بانعقاد مؤتمر ستوكهولم[1] عام ١٩٧٢، ولقد أصبحت القضايا البيئية تمثل جانباً كبيراً وتميزاً من اهتمامات الدول المتقدمة منها والنامية على السواء، فلقد شهد العقدين الماضيين اهتماماً دولياً غير مسبوق فى مجال حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية والذي توج بسلسلة من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، كما كان انعقاد مؤتمر البيئة والتنمية بالبرازيل قمة الأرض عام ١٩٩٢ هو بمثابة تأكيد المجتمع الدولى لعزمه على وضع خطة عمل لمواجهة المشكلات البيئية فى القرن القادم، ومن ثم جاءت وثيقة جدول أعمال القرن الحادي والعشرون لتعكس إصرار وعزم المجتمع الدولي على توحيد الجهود لحماية البيئة[2].

انحصر اهتمام الاقتصاديين بالبيئة في القرون الماضية طبقا للدراسة التي قام بها جرجورى أنها مصدر لغذاء الإنسان ووقوده مكان حمايته من البقاء واقتصرت العلاقة بين الإنسان والبيئة على قدرته على السيطرة عليها ومواجهة الكوارث والمجاعات.

وبحلول الثورة الصناعية تغيرت طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة حيث أصبح الإنسان يعيش في بيئة من صنعة بل وطوع بعض المصادر الطبيعية تلبية احتياجاته وإتباع رغباته.

(1) الشرنوبى، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية البيئية لإعادة استخدام مياه الصرف الصحى المعالج، دراسة تطبيقية على مشروع الغابات الخشبية بمدينة السادات، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس،٢٠٠٧.

(2) أسامة محمود، تقييم دور القطاع الخاص فى إدارة النقابات البلدية الصلبة بمحافظة الإسكندرية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

وبزيادة النمو الاقتصادي زاد الطلب على موارد البيئة وبرزت المشكلة الاقتصادية في كيفية تحديد المعدل الأمثل لاستخدام موارد البيئة في الإنتاج.

وابتداء من مطلع الستينات بدأ بعض الاقتصاديين المهتمين باقتصاديات الرفاهية يتساءلون عما إذا كانت الزيادة المحققة في حجم الإنتاج القومي في بلد ما تعتبر مؤشرات كافية ودليلا على رفاهية المجتمع مع الأخذ في الاعتبار النواحي النوعية في الحياة مثل نظام المواصلات المريح والهواء والماء النقي والموسيقى والصحة وغيرها والتي لاتؤخذ في الحسبان عند إحتساب الناتج القومي(٣).

وفي دراسة قام بها الاقتصادي الأمريكي توين حول الزيادة الكمية والنوعية في دخل الفرد الأمريكي في الناتج القومي من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٧٠ بلغت ٢٣٠% في حين انه بعد إضافة الأوضاع المريحة للحياة مثل توفير المكيفات والسيارات وغيرها من وسائل الرفاهية وفي نفس الوقت خصم تكاليف تلوث البيئة الأمريكية فان الزيادة الصافية الحقيقية في الناتج القومي عن هذه المدة لا تتجاوز ١٦٠%.

وقد نشأ علم اقتصاديات البيئة بهدف معاملة البيئة على أنها كيان اقتصادي له ندرة وأولويات حيث تظهر المشكلة الاقتصادية في الأحوال التي تعجز فيها الموارد عن إشباع الرغبات البشرية المتنافسة كما ترتبط بعلاقات سببية يتفاعل بموجبها الإنسان مع ما يحيط به من موارد البيئية.

(٣) Mary B Gregory " Economic Analysis Of Environmental issues," Ch (٤) ,In Environment and Man Economic of the Environment Vol. (١٠) ,Editor : John Lenihan &William W.Fletcher Blackie, Glasgow and London,١٩٧٩

ويبحث علم اقتصاديات البيئة في كيفية الاستخدام الأمثل لموارد البيئة في مواجهة الطلب المتزايد عليها والذي أصبح يفوق المعروض منها بهدف تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع(٤).

ومن الحقائق المؤكدة أن السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل أو بمعنى أدق الظروف الآمنة بأماكن العمل هى من الضرورات القومية لدعم الإنتاج وتنمية الاقتصاد. حيث إن السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل بالمفهوم والتخطيط المنظم والأسلوب التكنولوجى الحديث والمتطور وبكل الأدوات التشريعية للدولة والأجهزة التنفيذية تهدف إلى حماية عناصر مقومات الإنتاج الأساسية والتنمية بمفهومها العام تهدف إلى إشباع الحاجات وتحقق الطموحات للبشرية إذ إن إشباع الحاجات الضرورية يستلزم الاستفادة من الموارد الاقتصادية حيث أنها أساس كل طاقات النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية المتواصلة ويستلزم أن يرتفع مستوى الإنتاجية فى المنظمات الاقتصادية وذلك من خلال تقرير سقف معين أو حد أقصى لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة أفضل استغلال دون تجاهل حق الأجيال القادمة وهو شرط أساسى لجدوى جهود التنمية على المدى البعيد وتسعى المنظمات الاقتصادية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال منظومة تنظم كل جوانب النشاط الاقتصادى.

فى إطار تشريعات خاصة بالسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل طبقاً لمعايير العمل الدولية لزيادة وإضافة قيمة استثمارية جديدة تساعد فى التنمية المستدامة.

فالاهتمام بالسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل يؤدى إلى وظيفة اجتماعية بحماية العنصر البشري ويعظم من الثروة القومية ويحسن

(٤) نقلا عن سعيد ممد (دكتور) نحو بيئة أفضل ، جامعة الملك سعود ، الرياض ١٩٨٥

من المستوى الاقتصادي بحماية الآلات والمعدات ومواد العمل ويشع الطمأنينة في جو العمل.

كما إن الاهتمام بأماكن العمل لا تنحصر أثاره فقط على مقومات وعناصر الإنتاج المختلفة داخل بيئة العمل وإنما تنعكس تأثيرات العمليات الصناعية على البيئة الخارجية بشكل مباشر أو غير مباشر يؤثر على معدلات التلوث والتدهور البيئي واستنفاذ الموارد الطبيعية وتقع مسئولية توفير بيئة العمل الآمنة على أطراف الإنتاج الثلاثة:

١-دور الحكومات:

تقع عليها مسئولية وضع التشريعات وسن القوانين والنظم التى تؤمن تنفيذ اشتراطات السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل وحماية البيئة وذلك وفقاً للمعايير الدولية ومستويات الاتفاقيات الدولية وتقع عليها أيضاً مسئولية رقابة تنفيذ القوانين وإعداد الكوادر الفنية المدرية للقيام بهذه المهمة وتوفير أجهزة القياس المهمة لها.

٢-دور أصحاب الأعمال:

تقع عليهم تنفيذ شروط واحتياجات والتزامات وحماية بيئية للعمل داخلياً وخارجياً وتوفير وسائل الحماية ومهمات الوقاية وأجهزة القياس وتوعية العمال بمخاطر الأعمال المسندة إليهم.

٣-دور العمال:

يقع على العمال ومنظماتهم النقابية الاهتمام بالوعى الوقائى والتدريب والتوجيه فى مجال السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل وحماية البيئة.

فقد صدر قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والذى يعد تشريع العمل الأحدث فى مجال السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل نقلة كبيرة بضرورة الحفاظ على القوى البشرية وأهمية تحقيق بيئة عمل سليمة وآمنة ترتبط أولاً وأخيراً بظروف العمل فى المنشأة.

ولقد كان تدخل المشرع خير وسيلة لحماية البيئة من آثار استنزاف مواردها الطبيعية والتنمية المتواصلة بما تعانيه البيئة من تدهور مصادر التلوث وتنوعها وما ينجم عنها من آثار على الإنسان وسلامته وعلى الثروات الحيوانية والطبيعية ولهذا فقد صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ثم لائحته التنفيذية سنة ١٩٩٥ وتعديلات سنة ٢٠٠٥.

- **إرساء ثقافة السلامة العالمية**

ثقافة السلامة:

تؤمن منظمة العمل الدولية بأن وجود "ثقافة سلامة" وطيدة الأركان ، مطلب جوهري للعمال وأصحاب العمل والحكومات على السواء.وفي هذا المقام يتعين التشديد على ثلاث نقاط:

- لإدارة المنشأت والتزامها دورا رئيسيا. والشركات التي تتبع نظام إدارة للصحة والسلامة المهنية يستند إلي المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية المقررة سنة ٢٠٠١ ، تسجل معدلات أفضل سواء سلامة عمالها أو حجم إنتاجيتها.
- كلما قويت شوكة النقابات العمالية ، تعزز أمن مكان العمل وسلامته. إذ أن حتى أفضل قواعد ولوائح الصحة والسلامة المهنية تأطيرا لن تكون الأثر ما لم يكن بوسع اكثر المعنيين بها مباشرة، أي عمال الدفاع عن مصالحهم على مستوى الجماعة .وهكذا فأن مشاركة العمال في تخطيط وتسيير نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية في الشركة شرط على جانب بالغ من الاهمية ، على غرار حرية تشكيل إتحادات العمال والمشاركة فيها بطبيعة الحال.وفي السويد– على سبيل المثال – يرجع الفضل فيما بلغته معايير السلامة من مرتبة عالية الي إنتهاج سياسات طويلة الاجل بشأن مشاركة العمال وحسن تشغيل ألية العمل الثلاثية الاطراف.

- يجب ان ينجز الجانب الاكبر من العمل في مجال السلامة والصحة محليا ، في حين يجب تحقيق الجزء الاعظم من إطار هذا العمل على الصعيد العالمي. فتلك ضرورة أخلاقية وعمليه على حد سواء .أخلاقية لانه لا يسعنا ان نضع حياة العامل في مرتبة دنيا في مكان ما من هذا العامل، ونرتفع بها في مكان أخر منه.وعملية،لانه في ظل عولمة الاقتصاد،لايسعنا أن نقف مكتوف الايادي إزاء محاولات تفويض أركان الصحة والسلامة تحت زعم إهتمامات كاذبة تتعلق بتحقيق القدرة التنافسية.

وفي هذا السياق فإن برنامج منظمة العمل الدولية للعمل الأمن كفيل بالتأثير على جدول الأعمال العالمي.فمنظمة العمل الدولية هي المكان الذي يلتقي فيه ممثلو العمال واصحاب العمل والحكومات من جميع أنحاء العالم على قدم المساواة.وهي تخوض اليوم حملة واسعة من أجل إرساء قاعدة العمل الائق على نطاق العالم(٥).

ويمكن القول إن قطاع الأدوية والصناعات الكيماوية من قطاعات المنظمات الاقتصادية فى مصر حيث تمثل قيمة حقيقية ولها دور اقتصادى هام فى تحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال تعريف الدواء بأنه أى مادة كيميائية مستخلصة من أصل نباتى أو حيوانى أو معدنى أو تخليقى تستعمل بغرض المعالجة أو الوقاية أو التشخيص للأمراض التى صيب الإنسان والحيوان لذا كانت أهمية الدواء واحتلال صناعات الأدوية مكانة كبيرة فى المنظومة الصناعية، وتتميز صناعة الدواء بكثافة رؤوس الأموال المستثمرة فيها، واحتياجها إلى نفقات باهظة فى مجال الأبحاث العلمية الخاصة بها.

(٥) ثقافة السلامة في العمل،مكتب العمل الدولي ، اليوم العالمى للصحة والسلامة في العمل ٢٠٠٣

وهذا اتاح للشركات العملاقة العاملة فى هذا المجـــال تـــتحكم فـــى الأسعار وتسيطر على الأسواق من أجل الحصول على معدلات أرباح عالية كعائد لاستثماراتها مما أدى لتدخل الحكومة لوضع الضوابط الحاكمة لصناعة الدواء وتحديد أسعاره.

وقد شهدت هذه الصناعة توسع كبير فى الاستثمارات المستخدمة فيها سواء فى الأسواق المحلية أو الخارجية إضافة إلى تنمية وتطـــوير القطـــاع التصديرى والتوسع فيه لأجل التصدير لبعض الـــبلاد العربيـــة والإفريقيـــة بغرض الحصول على حصة تسويقية كبيرة تدعم التنمية الاقتصادية.

وتعرف برامج السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل على إنها البرامج والدورات المتخصصة التى تؤدى إلى تأهيـــل وتـــدريب وتطـــوير معرفة المخاطر التى تصاحب بيئة العمل فى قطاع الصناعة من خلال كوادر متخصصة تعمل على إعداد العامل لكيفية التعامل مع هذه المخـــاطر وذلـــك لتفادى الحوادث وإصابات العمل والأمراض المهنية التى قد تهدد ســـلامتهم وصحتهم، وتؤدى هذه البرامج دور كبير فى تفعيـــل دور جهـــاز الســـلامة والصحة المهنية داخل المنظمات الاقتصادية من حيث انتقاء الأفراد العاملين فى هذه الإدارة من المؤهلين بتخصصات تناسب هذا العامل ويتلقون التدريب المتخصص الذى يؤهلهم لتنفيذ ومتابعـــة ونشـــر الـــوعى بـــين العـــاملين لاشتراطات ومعايير السلامة والصحة المهنية والحد مـــن وقـــوع إصـــابات العمل للعاملين أو الأمراض المهنية والحفاظ على سلامتهم وســـلامة الآلات والأدوات والأجهزة كعناصر إنتاج.

ويمكن القول أن برامج السلامة والصحة المهنية تقوم بعمـــل تقيـــيم للآثار الناتجة عن التلوث فى بيئة العمل داخل قطاع الصناعة فتقوم بالتعرف على الملوثات الضارة الناتجة عن الصـــناعة وتقيـــيم آثارهـــا وتواجههـــا بالاستعدادات الخاصة والمناسبة لهذه الأنواع ومدى تفاقم أضرارها لمواجهتها

بالوقاية والعلاج من أضرارها على صحة العامل وسلامته بنشر الوعى السليم وزيادة مستواه بين العاملين فى قطاع الصناعات.

وبما سبق فإن هذه الدراسة قد اهتمت بوضع برنامج عمل لتفعيل دور جهاز السلامة والصحة المهنية فى المنظمات الاقتصادية من خلال حالة تطبيقية على شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية وسيتم استعراض مفهوم الأدوية والصناعات الكيماوية والملوثات الناتجة عنها وكذلك الآثار الاقتصادية والبيئية الناتجة عن تلك الملوثات.

ثانيا:مشكلة البحث

إن الإدراك الواسع لأهمية السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل وحماية البيئة بقطاع الأدوية والصناعات الكيماوية يضع على كاهل المسئولين واجبات وقائية وإرشادية مشتركة فى هذا المجال للحفاظ على العاملين وتأمين بيئة العمل والتنمية المستدامة وحماية البيئة.

ولذلك تظهر مشكلة البحث والمتمثلة فى تعدد التشريعات وضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل وحماية البيئة فى قطاع الأدوية والصناعات الكيماوية وغياب تطبيق أسس وقواعد السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل وحماية البيئة فى نشاط هام وهو نشاط الصناعات الكيماوية خاصة شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية كدراسة حالة والتى تمثل أحد المنظمات الاقتصادية الهامة حيث يعمل بها ما يقرب من ٣٠٠٠ عامل وهى نسبة ليست قليلة بالنسبة لقطاع الأدوية ككل ولكن هؤلاء العمال لا يتحقق لديهم الوعى الوقائى والبيئى ومن ثم غياب الطمأنينة لعمال هذا القطاع فى بيئة العمل.

ومن المؤكد أن جهاز السلامة والصحة المهنية داخل المنظمات الاقتصادية لها دور فعال ومؤثر فى النشاط الاقتصادى للمنظمة وذلك عن طريق توعية العاملين فى هذا المجال ببرامج السلامة والصحة المهنية

والتى تهتم بالحفاظ على سلامة وصحة العامل من مخاطر العمل ومسببات الحوادث والإصابات أو الأمراض المهنية فى بيئة العمل وذلك عن طريق اتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة للسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل.

ولكن الواقع أثبت وجود العديد من السلبيات والقصور داخل جهاز السلامة والصحة المهنية وهو ما يؤدى إلى خسائر مادية كبيرة تؤثر على النشاط الاقتصادى حيث أتضح إن جهاز السلامة والصحة المهنية يعانى من خلل وسلبيات عديدة منها وجود أفراد إدارة السلامة والصحة المهنية غير مؤهلين وغير متخصصين فى مجال السلامة والصحة المهنية. حيث أنه من الضرورى أن يكونوا مؤهلين بمؤهلات وتخصصات علمية مناسبة كالتخصصات الطبية والهندسية وعلوم البيئة وليس الأفراد ذات المؤهلات البعيدة كل البعد عن مجال السلامة والصحة المهنية وليس على دراية ووعى كامل بهذا المجال بالإضافة إلى أنه أحيانا يكون أعضاء إدارة السلامة والصحة والمهنية من المبعدين أو المعاقبين من إدارات أخرى إلى جانب عدم قيام هذه الإدارة الخاصة بالسلامة والصحة المهنية بتوعية العاملين باشتراطات السلامة والصحة المهنية ومتابعة ورقابة العاملين على تطبيق معايير واشتراطات السلامة والصحة المهنية. ولذلك تظهر هذه الاختلالات والقصور متمثلة فى الإصابات وحوادث العمل والأمراض المهنية التى يترتب عليها إصابة العامل بإصابات أو أمراض مهنية أو إصابته بعجز جزئى أو كلى.

ويترتب على قصور أو عدم تفعيل دور جهاز السلامة والصحة المهنية خسائر عديدة تتمثل فى تعطيل الإنتاج وتحمل تكلفة علاج العمال المصابين بإصابات العمل أو الأمراض المهنية والتعويضات التى تلتزم بها الشركة بالإضافة إلى تحملها أجر تقاعد العامل المصاب واحتياجها إلى عامل بديل وتحملها نفقات أخرى كتكلفة تدريب العامل الجديد لإكسابه المهارات

والخبرات حتى يصل إلى مستوى إنتاجية العامل المصاب مما يعطل الإنتاج خلال فترة التدريب الأمر الذى يؤثر على النشاط الاقتصادى للشركة.

حيث إن هذا الوضع يظهر فى مرحلة التحولات الاقتصادية التى تشهدها مصر بل والعالم أجمع فى الآونة الحالية من سقوط للأنظمة الاشتراكية وانهيار أنظمتها الاقتصادية مع زيادة النظم الرأسمالية واقتصاد السوق وظهور العولمة والتطور السريع والمذهل فى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وظهور الشركات الخاصة والاستثمارية وتحويل الشركات من القطاع العام إلى القطاع الخاص أدى إلى ضرورة وجود صور جديدة من علاقات العمل للتشريعات المختلفة والتى ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل الداخلية وتأثيراتها الخارجية.

ويمكن إرجاع أسباب قصور وعدم تفعيل دور إدارة السلامة والصحة المهنية إلى عدة أسباب:

- **أسباب ترجع إلى دور تشريعات الأحكام المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية :**

١- عدم تفعيل دور التشريعات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل من حيث التدريب وزيادة الوعى بمنظومة السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل سواء للعاملين أو المفتشين فى قطاع الأدوية.

٢- وجود بعض الاتفاقيات الدولية فى مجال السلامة والصحة المهنية لم يصدق عليها فى مصر حتى الآن.

- **أسباب ترجع إلى دور الإدارة العليا بالنسبة للسلامة والصحة المهنية :**

١- عدم وجود التنسيق والتعاون الكامل بين إدارات قطاع الأدوية وبين الجهات المعنية بالسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل من أجل الحفاظ على القوى البشرية العاملة فى قطاع الدواء وحماية البيئة.